

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٨٣ لسنة ٢٠١١

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛
وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٦ لسنة ٢٠١١ بالتفويض
فى بعض الاختصاصات ؛
وبناءً على ما عرضه وزير التنمية المحلية ؛

قرر:

(المادة الاولى)

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء مجرى قناة البط (القناة - الكوبرى -
السحارة) بمحطة الطيور بالخياطة - مركز دمياط لصالح محافظة دمياط والهيئة العامة
لتنمية الثروة السمكية - وزارة الزراعة .

(المادة الثانية)

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه
بالمادة السابقة بمساحة ٢,٥ فدان تقريباً بطول القناة ٢٣٩٩م وعرض ٢٢٥م والمبين
حدودها بالمذكرة والرسم التخطيطى الإجمالى المرفقين .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١١ المحرم سنة ١٤٣٣ هـ

(الموافق ٦ ديسمبر سنة ٢٠١١ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عصام شرف

وزارة التنمية المحلية

مذكرة إيضاحية

الموضوع : طلب استصدار قرار من المجلس الأعلى للقوات المسلحة باعتبار مشروع إنشاء مجرى قناة البط بمحطة الطيور بالخيطة مركز دمياط (القناة والكبرى والسحارة) من أعمال المنفعة العامة

نتشرف بعرض الآتى :

- ١ - منطقة المزارع السمكية المقامة على مساحة (٥٠٠٠) فدان بمنطقة الهيثة بمثلث الديبة ببخيرة المنزلة محافظة دمياط كانت تغذيها قناة تربط ما بين نهر النيل بعد سد فارسكور وبخيرة المنزلة مروراً « بمحطة البط بالخيطة » بغرض تحسين التيار المغذى وخواص المياه بمنطقة المزارع المشار إليها .
- ٢ - قامت الشركة المتحدة للإنتاج الداجنى - تحت التصفية - التابعة لوزارة الاستثمار ببيع «محطة الطيور المائية بالخيطة» لمجموعة من المتفعين (أحمد شوقى إبراهيم مجاهد وشركاه) بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ ٢٠١١/١١/٤ وقام المشتري بدوره بردم القناة فى منطقة المحطة المباعة ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة التلوث بالبخيرة وأضر بالمزارع السمكية ضرراً مباشراً على نحو يهدد بتوقف النشاط السمكى بمنطقة المزارع السمكية المشار إليها نتيجة ارتفاع نسبة التلوث داخل هذه المنطقة والمناطق المحيطة بها .
- ٣ - بناءً على طلب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للثروة السمكية - المسئولة عن منطقة المزارع - رفع وزير الزراعة مذكرة للعرض على رئيس مجلس الوزراء بطلب نزع ملكية (فدانان و ١٢ قيراطاً) من أراضى المحطة المباعة سالف الإشارة إليها - بطول (٣٩٩ متراً) وبعرض (٢٥) متراً - والتي كانت مخصصة للقناة داخل المحطة .

٤ - وبكتابه رقم (٧٥٤) بتاريخ ٢٣/٨/٢٠١١ إلى السيد اللواء أمين عام وزارة الدفاع طلب السيد اللواء محافظ دمياط - تفعيل طلب وزارة الزراعة وذلك استناداً إلى مسئولية العامة فى حماية الصحة العامة فى نطاق المحافظة .

وقد أحالت وزارة الدفاع الموضوع إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالكتاب رقم ٢٣/١٦/١٤ بتاريخ ٥/٩/٢٠١١

٥ - وأخيراً طلب السيد اللواء محافظ دمياط معونة وزارة التنمية المحلية لتفعيل المشروع لإزالة شكاوى أهالى المنطقة ، ومن ثم قامت الوزارة بدراسة الموضوع وخلصت الدراسة إلى ما يأتى :

(أ) حتمية تنفيذ المشروع حماية للصحة العامة والبيئة من التلوث ، وصوناً للثروة السمكية فى منطقة المزارع .

(ب) ضرورة تقرير صفة النفع العام للمشروع ونزع ملكية الأراضى التى كانت مخصصة للقناة داخل المحطة سالف الإشارة إليها وفق أحكام القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٠

وحيث تنضم وزارة التنمية المحلية إلى كل من وزارة الزراعة ومحافظة دمياط فى المطالبة بتفعيل المشروع المعروض لما سلف بيانه من أسباب .

وتمهيداً لاستصدار قرار بتقرير صفة النفع العام للمشروع عملاً لنص المادة (٢) من القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة ، قامت الوزارة باستيفاء الأوراق اللازمة لذلك وهى :

(أ) صورة المذكرة التفصيلية ببيان المشروع التى أعدتها الجهة صاحبة الولاية على المشروع - وزارة الزراعة - والسابق رفعها إلى مجلس الوزراء .

(ب) كروكى للمشروع والمخاريط والرسومات الخاصة بالعقارات اللازمة له .

(ج) خريطة توضح الإحداثيات والجزء المراد نزع ملكيته .

كما قامت الوزارة بإعداد مشروع قرار تقرير صفة النفع العام للمشروع - المرافق .

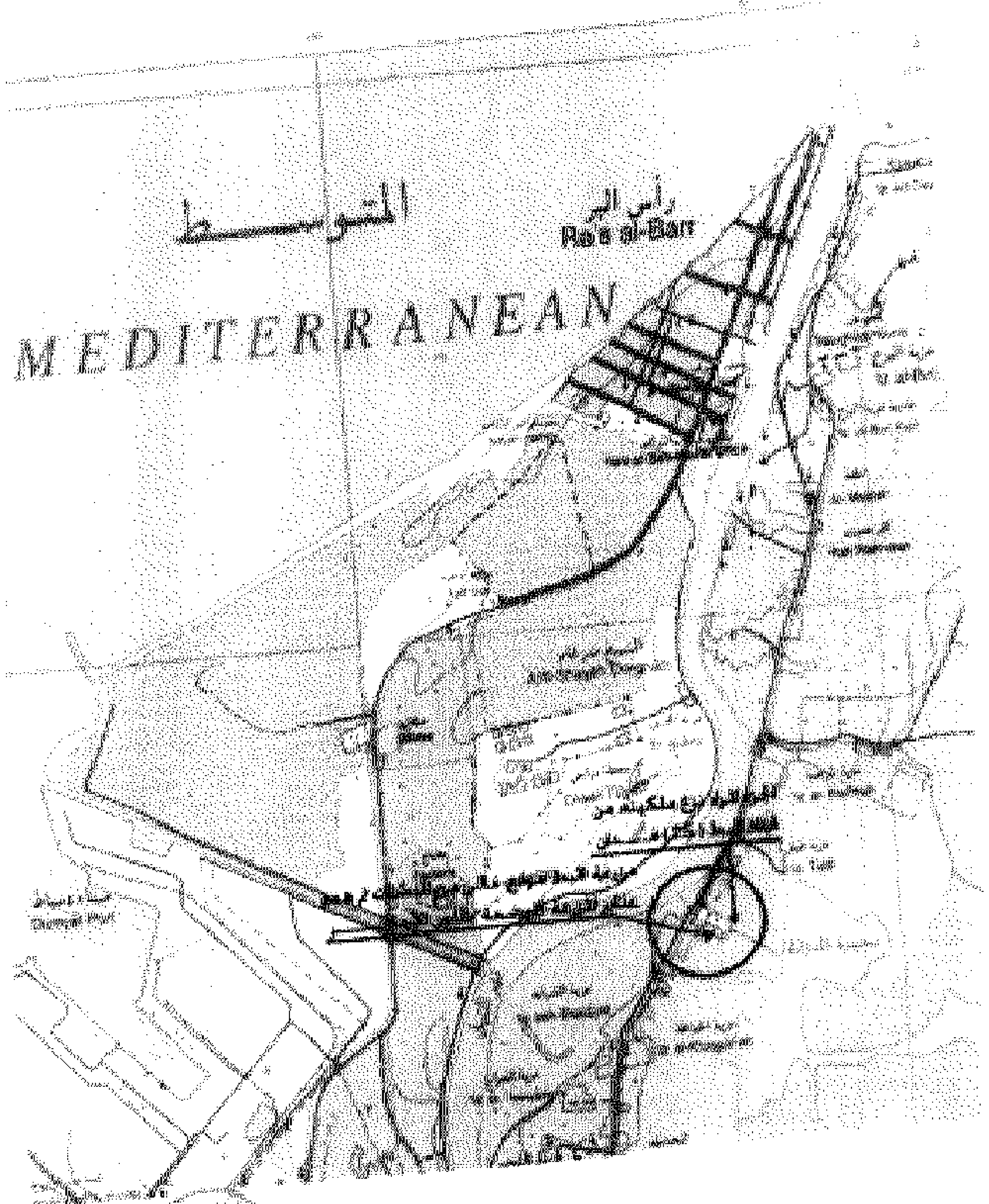
وعلى مقتضى ما تقدم نتشرف بأن نرسل لسيادتكم رفق هذا الكتاب المستندات
سالفة البيان أملين التفضل باتخاذ اللازم نحو استصدار قرار من المجلس الأعلى
للقوات المسلحة بتقرير صفة النفع العام للمشروع المعروض ، ما لم يكن ثمة تفويض
في هذا الاختصاص قد صدر منه لمجلس الوزراء ، وذلك توطئة للمشروع في تنفيذه
بالتنسيق مع جميع الجهات ذات الصلة في أقرب وقت ممكن .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر التحية

وزير التنمية المحلية

المستشار الدكتور / محمد أحمد عطية

مجلس الوزراء
القرار رقم ١٩٠ لسنة ٢٠١٢



خريطة رقم ١٩٠ لسنة ٢٠١٢
SHEET 190-2012

١٩٠
٢٠١٢

